مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الاقتصاد الأسود ومستقبل التنمية في العراق

الكاتب و الباحث : حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

الاقتصاد الأسود ومستقبل التنمية في العراق

الكاتب و الباحث : حيدر الخفاجي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بنية الاقتصاد الأسود في العراق، وأسباب استمراره، وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومستقبل التنمية في البلد.

مقدمة

يُشكِّل الاقتصاد الأسود (غير الرسمي) في العراق نظاماً موازياً يعتمد عليه الملايين من المواطنين لتلبية احتياجاتهم اليومية، وسط سوء الخدمات الحكومية واستشراء الفساد المالي والإداري والسياسي.

تُقدِّر بعض الدراسات أن هذا القطاع يُشكِّل ما بين 40% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. مما يشير إلى حجمه الكبير وتأثيره العميق على المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يتضمن الاقتصاد الأسود مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل المولدات الكهربائية الخاصة، وسوق الأسلحة غير المشروع، وتهريب النفط، وتجارة المخدرات، والاقتصاد القائم على الفساد وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي بعيداً عن الأنظمة الضريبية والجمركية.

علاوةً على ذلك، يُعتبر الاقتصاد الأسود عاملاً في تفشي الفساد، حيث تزداد فرص الرشوة والممارسات غير القانونية بسبب عدم وجود إشراف حكومي فعّال. لذا، يتطلب معالجة هذه الظاهرة وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرسمي، من خلال تحسين الخدمات الحكومية وتوفير فرص عمل مناسبة، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حازمة لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية.

الإطار النظري: تعريف الاقتصاد الأسود

يُعرَّف الاقتصاد الأسود بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية غير المُسجَّلة رسمياً والتي تتجنب الضرائب والرقابة الحكومية[2]. حيث تتضمن الأنشطة المجالات التالية:

1. الأنشطة غير المشروعة مثل (تهريب النفط والمخدرات).
2. الأنشطة المشروعة ولكن غير المُسجَّلة مثل (المولدات الكهربائية الخاصة).

[1] A diagnostic of the informal economy in Iraq, November 2021. https://reliefweb.int/report/iraq/diagnostic-informal-economy-iraq-november-2021

[2] Schneider, F., & Enste, D. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature.

3. الاقتصاد القائم على الفساد (سوق الأسلحة غير المشروع ، التهرّب الجمركي).

1. تهريب النفط

أبرز قطاعات الاقتصاد الأسود في العراق هو تهريب النفط والموارد الطبيعية.

يُعد تهريب النفط أحد أكبر وأهم القطاعات في الاقتصاد غير الرسمي في العراق. تُشير التقديرات إلى أن حوالي 60 ألف برميل نفط يُتاجر به بشكل غير قانوني يومياً في السوق السوداء العراقية، بينما تذكر بعض المصادر كميات أكبر قد تصل إلى 200 ألف برميل يومياً تعبر الحدود مع إيران وتركيا عبر شبكات تهريب متطورة[3].

الأساليب والشبكات

تستخدم عمليات التهريب خطوط أنابيب غير قانونية، وقوافل شاحنات غالباً ما ترافقها مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى وثائق مزوَّرة لإخفاء منشأ ووجهة النفط الخام والمُنتجات المكرّرة. هذه الشبكات ذات تنظيم دقيق للغاية، وتضم بعض مافيات الفساد، التي رسخت سيطرتها على أجزاء من البنية التحتية النفطية ومراكز التجارة المحلية، وخاصةً في إقليم كردستان العراق[4].

المسارات

يُنقل النفط المُهرَّب عبر معابر حدودية متعددة، بما في ذلك شرق العراق إلى مدن إيرانية مثل شلامجة و مهران، وعبر كردستان إلى تركيا وسوريا وإيران، وتُشكّل بورصتا النفط في السليمانية وكركوك نقاط تجميع للنفط غير المشروع قبل تصديره أو إعادة بيعه محلياً[5].

الإنعكاسات

تدر هذه التجارة ملايين الدولارات من الإيرادات غير المشروعة ، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية عديدة على الاقتصاد العراقي. ففي الوقت الذي تتزايد فيه الأموال الناتجة عن هذه الأنشطة، تتفاقم أزمة نقص الوقود داخل العراق، مما ينعكس سلباً على حياة المواطنين ويزيد من معاناتهم اليومية. كما أن هذه التجارة تُقوّض إيرادات قطاع النفط الرسمي، مما يُضعف قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية وتطوير البنى التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، تُغذّي هذه الأنشطة الفساد في المؤسسات الحكومية، حيث تُتيح لبعض الشبكات الفاسدة تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي بشكل كبير، مما يعيق أي جهد للإصلاح ويُعزّز من حالة انعدام الثقة في النظام الحاكم[6].

---

[3] Smuggling weighs on prospects for oil industry in Iraq. https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/crude-oil/112822-smuggling-weighs-on-prospects-for-oil-industry-in-iraq

[4] نفس المصدر

[5] Iraqi Oil and the Iran Threat Network. April 2025, Volume 18, Issue 4. https://ctc.westpoint.edu/iraqi-oil-and-the-iran-threat-network/

[6] نفس المصدر

الإجراءات الحكومية

كثّفت الحكومة العراقية مؤخراً حملاتها على تهريب النفط غير المشروع، بما في ذلك إصدار أوامر اعتقال ومراقبة حدودية، لكن الطبيعة المُتجذّرة لهذه الشبكات والفساد لاتزال تُشكّل تحديات كبيرة أمام إنفاذ القانون.

2. تجارة المخدرات

شهد العراق في السنوات الأخيرة ارتفاعاً حاداً في تجارة وتعاطي المخدرات، سيما حبوب الكبتاغون، التي تُعد من أكثر أنواع المخدرات انتشاراً في العراق إلى جانب الميثامفيتامين (الكريستال).

موقع العراق من تجارت المخدرات

يرجع هذا الانتشار إلى عدة عوامل، منها الموقع الجغرافي للعراق كدولة تقع بين دول مُنتِجة للمخدرات مثل سوريا وأفغانستان، مما يجعله ممراً رئيسياً لتهريب المخدرات إلى دول الخليج والدول المجاورة. كما أدى انهيار نظام الأسد في سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى جهود كبيرة من قبل الإدارة الجديدة في دمشق لتفكيك البنية التحتية لإنتاج الكبتاغون في البلاد، بما في ذلك تدمير مئات الملايين من الحبوب ومرافق الإنتاج المتعددة في جميع أنحاء سوريا. لكن على الرغم من هذه الجهود والإعلانات العامة، لم يتم القضاء على صناعة الكبتاغون تماماً. ولا يزال الإنتاج على نطاق واسع مستمراً، سيما في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مثل شمال سوريا والمناطق الجنوبية مثل السويداء ودرعا، حيث تواصل العشائر المحلية والميليشيات والشبكات الإجرامية تشغيل مختبرات سرية وطرق تهريب.[7]

توزيع نسب تعاطي المخدرات في العراق

تتوزع نسب تعاطي المخدرات في العراق بشكل متفاوت بين المحافظات، فمثلاً في كربلاء تتراوح بين 3-5% من الشباب، وفي ذي قار تصل إلى 20%، مع ارتفاع ملحوظ في تعاطي الإناث أيضاً، بينما تعاني محافظات مثل واسط من نقص في مراكز علاج الإدمان رغم ارتفاع نسبة التعاطي.[8]

جهود السلطات العراقية

كثّفت السلطات العراقية جهودها بشكل كبير لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وفكّكت العديد من شبكات تهريب المخدرات محلياً ودولياً، ففي الربع الأول من عام 2025 وحده، تم تفكيك أكثر من 140 شبكة مخدرات، بما في ذلك 79 مجموعة محلية و67 مجموعة دولية، مع اعتقال حوالي 90 من تجار المخدرات الدوليين والمحليين مؤخراً كجزء من هذه العمليات. وخلال عاميّ 2023

[7] The Captagon Industry in Syria After Assad's Fall – A Current Overview. https://israel-alma.org/the-captagon-industry-in-syria-after-assads-fall-a-current-overview/

[8] RESEARCH ARTICLE. DOI: 10.47750/jptcp.2023.30.12.036.

و2024، صادر العراق كميات كبيرة من المخدرات، بما في ذلك أكثر من طن من المخدرات مثل الكبتاغون والميثامفيتامين والهيروين، مما يعكس الحجم المتزايد للمشكلة[9].

مقدار الأموال التي يحققها تجار المخدرات

مقدار الأموال التي يحققها تجار المخدرات في العراق يمكن تلخيصه بأن سعر حبة الكبتاغون يتراوح بين 3.50 و6 دولارات، وتشير التقديرات إلى أن تجارة المخدرات قد تصل عائداتها إلى 27 مليار دولار سنوياً.

قيمة الصفقات الكبيرة قد تتراوح من مئات الآلاف إلى ملايين الدولارات، بينما يمكن أن يحقق التجار أرباحاً تتراوح من آلاف إلى ملايين الدولارات سنوياً[10].

باختصار، يشهد العراق أزمة متفاقمة في تجارة وتعاطي المخدرات، خاصة الكبتاغون، التي باتت تجارة رائجة ومصدر تهديد أمني واجتماعي. وتُعد تجارة المخدرات أكبر تجارة رابحة للكثيرين.

ورغم الجهود المستمرة من قبل الدولة والمنظمات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، فإنها تواجه تحديات كبيرة بسبب الموقع الجغرافي للعراق والأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة.

٣. قطاع الكهرباء الموازي

بسبب انهيار الشبكة الوطنية، يعتمد 80% من العراقيين على مولدات الكهرباء الخاصة حيث تُقدَّر أرباح هذا القطاع بمليارات الدولارات سنوياً.

إنهيار الشبكة الوطنية للكهرباء في العراق يعود إلى عدة أسباب رئيسية، منها:

- تدهورت شبكة الكهرباء في العراق بشِدة بسبب الأضرار الجسيمة الناجمة عن الحروب السابقة، سيما حرب الخليج الثانية عام 1991، والعقوبات اللاحقة، والصراعات الداخلية. خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 ، تضرّر حوالي 70-75٪ من قدرة الكهرباء المُركّبة في العراق - حوالي 9300 ميجاوات- بسبب حملات القصف التي شنّها التحالف والتي استهدفت البنية التحتية ، ولم يتبق سوى حوالي 2300 إلى 4000 ميجاوات قيد التشغيل بحلول نهاية الحرب[11].
- الارتفاع الكبير في درجات الحرارة سيما خلال فصل الصيف، مما يتسبّب في زيادة الأحمال الكهربائية على الشبكة الوطنية ويؤدي إلى انفصال خطوط الضغط الفائق بسبب الأحمال الزائدة[12].

[9] Iraq seizes over a ton of narcotics in nearly a year. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/281120243 & Iraq Dismantles International Drug Network, Sentences Nine Traffickers to Death. https://www.kurdistan24.net/en/story/822107/iraq-dismantles-international-drug-network-sentences-nine-traffickers-to-death

[10] Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East: Trends and Responses July 2024. https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Iraq/Iraq_regional_dynamics_report_2024.pdf

[11] Iraq's Electricity Crisis - ScienceDirect.com. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1040619014000827

[12] National Climate Resilience Assessment for Iraq. https://www.iea.org/reports/national-climate-resilience-assessment-for-iraq

- نقص إمدادات الوقود، خاصةً الغاز الإيراني الذي يعتمد عليه العراق لتشغيل نحو 40-60% من محطات الكهرباء الغازية، حيث أدت الأزمات في إمدادات الغاز الإيراني إلى فقدان أكثر من 8 آلاف ميغاواط من القدرة التوليدية، مع تأثيرات واضحة على ساعات تجهيز التيار الكهربائي[13].

إنفاق العراق على واردات الغاز والكهرباء

ينفق العراق ما يقرب من 4 مليارات دولار سنويا على واردات الغاز والكهرباء من إيران بينما يحرق في الوقت نفسه كميات هائلة من الغاز الطبيعي - وهو منتج ثانوي لقطاع الهيدروكربونات[14].

تعتمد ما يقرب من 90٪ من الأُسر العراقية على المولدات الخاصة لتلبية احتياجاتها من الكهرباء بسبب النقص المستمر في إمدادات الكهرباء العامة (الوطنية) غير الموثوقة[15].

ويُعتبر قطاع المولدات الخاصة مُربحاً للغاية، حيث تظهر البيانات الرسمية من عام 2023 إجمالي إيرادات شهرية تبلغ حوالي 3,479 مليار دينار عراقي (حوالي 2.3 مليار دولار)، أي ما يعادل أكثر من 27 مليار دولار سنوياً. من المحتمل أن يُقلل هذا الرقم من حجم السوق الكامل، حيث تساهم العديد من الشركات الصغيرة والمولدات غير المُسجّلة أيضاً في الطلب والإيرادات[16].

الجهود الحكومية والفساد المالي

بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع الكهرباء في العراق من الفساد المالي الكبير والهدر في الموارد، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويؤثر سلباً على جودة وكفاءة الخدمة المُقدّمة.

جهود الحكومة العراقية تشمل محاولات لإستيراد الكهرباء من دول مجاورة مثل السعودية والأردن وتركيا، إلى جانب مشاريع تطوير محطات توليد جديدة، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الكهرباء للمواطنين بشكل مستدام.

4. سوق الأسلحة غير المشروع

بعد عام 2003، انتشرت ما بيّن 13-15 ملايين قطعة سلاح خارج سيطرة الدولة[17]. تُباع الأسلحة في أسواق مفتوحة مثل سوق الشيوخ في جنوب العراق، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي.

---

[13] Iraq's power crisis deepens: Heavy dependence on Iranian gas and limited alternatives. https://shafaq.com/en/Report/Iraq-s-power-crisis-deepens-Heavy-dependence-on-Iranian-gas-and-limited-alternatives

[14] نفس المصدر

[15] From diesel reliance to sustainable power in Iraq: Optimized hybrid.... https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0960148124019736

[16] Pollution and health damage.. Iraqis compensate for the state's deficit with thousands of electric generators. https://nirij.org/en/2024/11/15/pollution-and-health-damage-iraqis-compensate-for-the-states-deficit-with-thousands-of-electric-generators/

[17] "Centralizing Weapons in State Hands" Initiative in Iraq: challenges and benefits. https://shafaq.com/en/Report/Centralizing-Weapons-in-State-Hands-Initiative-in-Iraq-challenges-and-benefits

ويعود هذا الانتشار إلى انهيار مؤسسات الدولة بعد الغزو الأمريكي، ونهب ترسانات الجيش والشرطة، وعقود من تدفق الأسلحة غير المُنظّم إلى البلاد.

الخصائص الرئيسية لسوق الأسلحة غير المشروعة في العراق

سوق الأسلحة غير المشروعة في العراق واسع النطاق. فقد امتلك ما يقرب 20% من سكان العراق سلاحاً في عام 2021، والأسلحة مُتاحة للشراء على نطاق واسع في الأسواق المفتوحة أو عبر قنوات سرية[18].

إضافةً إلى الأسواق المفتوحة والمنصات الرقمية، تُباع الأسلحة علناً في أسواق مثل مدينة الصدر ببغداد[19]. وبعد حملات إغلاق الأسواق التقليدية، انتقلت تجارة الأسلحة إلى منصات التواصل الاجتماعي مثل تيليجرام، حيث تُسهّل مجموعات تضم آلاف الأعضاء بيع كل شيء من المُسدسات إلى الأسلحة الثقيلة.

أنواع الأسلحة

تُقدِّم السوق السوداء تشكيلةً مذهلة من الأسلحة، بما في ذلك بنادقAK-47 ، والمُسدسات، والرشاشات، والقذائف الصاروخية، ومدافع الهاون، وحتى المعدات العسكرية الثقيلة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الأسلحة كان الجيش العراقي قد زُوّد بها اصلاً من قِبل الولايات المتحدة وروسيا ودول أخرى، ولكنها فُقدت أو سُرقت أو نُهبت منذ ذلك الحين[20].

الدوافع الرئيسية لتجارة الأسلحة

شهد العراق مع بدايات الألفية الثانية موجات من العنف والصراع الدموي، بدءاً من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، مروراً بصعود وسقوط تنظيم داعش الإرهابي، وصولاً إلى الصراعات الطائفية والعشائرية، حيث أسفرت عن حالة من انعدام الأمان المستمر في جميع أنحاء العراق.

إن هذا الوضع المُعقّد من عدم الاستقرار يخلق بيئة خصبة تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة.

في ذات السياق، تسعى مجموعات مختلفة للحصول على الأسلحة كوسيلة للحماية أو لتحقيق السلطة أو لضمان البقاء في ظل الظروف القاسية التي تشهدها البلاد. وتعكس هذه الظاهرة

[18] Exclusive: Iraq launches second phase of unlicensed weapons buyback plan. https://shafaq.com/en/Iraq/Exclusive-Iraq-launches-second-phase-of-unlicensed-weapons-buyback-plan

[19] Visiting Baghdad's Biggest Illegal Gun Market. https://www.iraq-businessnews.com/2016/07/09/visiting-baghdads-biggest-illegal-gun-market/

[20] "Centralizing Weapons in State Hands" Initiative in Iraq: challenges and benefits. https://shafaq.com/en/Report/Centralizing-Weapons-in-State-Hands-Initiative-in-Iraq-challenges-and-benefits

وجود حاجة مُلِّحة لبعض الجماعات للسلاح لمواجهة التهديدات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي تجارة الأسلحة غير المشروعة[21].

الإستجابة القانونية

يُجرّم قانون الأسلحة العراقي رقم 51 لعام 2017 بيع الأسلحة النارية وحيازتها وتهريبها دون ترخيص، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، سيما عند ارتباطها بالإرهاب أو الجريمة المنظمة[22]. ومع ذلك، لا يزال إنفاذ القانون يُشكّل تحدياً نظراً لحجم المشكلة وتورّط جهات نافذة فيها.

التأثير والمخاطر

أدى انتشار الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع إلى تأجيج جرائم العنف والنزاعات العشائرية والتمرد، ومكّن جهات فاعلة غير حكومية مثل تنظيم داعش من الحصول على أسلحة مُتطوّرة لإستخدامها في الصراعات والأعمال الإرهابية.

5. التهرّب الضريبي

يُعدّ التهرّب الضريبي في العراق من القضايا الاقتصادية المحورية التي تؤثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة وتنمية القطاعات الحيوية. وتعكس هذه الظاهرة تحديات هيكلية وإدارية مُعقّدة، ويُعزز من تفشيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

أسباب التهرّب الضريبي:

ضعف النظام الإداري والرقابي

تفتقر الهيئة العامة للضرائب (GCT) ، وهي السلطة الضريبية الرئيسية في العراق، إلى الموارد البشرية والتقنية الكافية. غالباً ما يكون الموظفون غير مُدَربين، وهناك نقص في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة لدعم جمع الضرائب ومراقبتها بفاعلية[23].

الفساد

يُعتبر الفساد أحد العوامل الرئيسية التي تُعيق تطبيق القوانين الضريبية بشكل فعّال. تُسهّل ممارسات الفساد في بعض المؤسسات الحكومية عمليات التهرّب، حيث يُمكن لبعض الأفراد والشركات الحصول على تسهيلات غير قانونية[24].

[21] The Middle East as the world's illicit arms depot. https://globalinitiative.net/analysis/middle-east-illicit-arms-trafficking-ocindex/

[22] ملخص الاستجابة القانونية لقانون الأسلحة العراقي رقم 51 لسنة 2017
https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4439.pdf

[23] Iraq: Selected Issues. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/129/article-A001-en.xml

[24] The tax system in Iraq.. Billions of victims of corruption and chaos. https://rawabetcenter.com/en/?p=8171

غياب الوعي بأهمية الضرائب

تُبرز الأبحاث أن وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في تنمية الوعي الضريبي بين السكّان العراقيين. تُظهر الدراسات أن الإنترنت والتلفزيون والبث الإذاعي هي القنوات الإعلامية الأكثر تأثيراً في تثقيف دافعي الضرائب حول التزاماتهم وفوائد الإمتثال الضريبي. ومع ذلك، لم تقم الإدارة الضريبية بالإستفادة الكافية من هذه المنصات الإعلامية لتعزيز الفهم العام بأهمية الضرائب[25].

وجود الاقتصاد غير الرسمي

يُشكِّل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً من الاقتصاد العراقي، حيث تعمل العديد من الشركات خارج إطار القوانين الضريبية. يُسهم هذا الواقع في تفشي ظاهرة التهرّب الضريبي، حيث يصعب رصد الأنشطة الاقتصادية غير المصرَّح بها.

وفقاً لاستطلاع القوى العاملة لعام 2021 والتقارير ذات الصلة، يعمل حوالي ثلثيّ قوة العمل في العراق - حوالي 5.7 مليون عامل- في وظائف غير رسمية[26]. ويشمل ذلك العديد من الأعمال التي تندرج خارج الأنظمة الضريبية الرسمية والأطر التنظيمية، مما يجعلها غير مرئية للسلطات الضريبية.

الآثار المترتبة على التهرّب الضريبي

الآثار المترتبة على التهرّب الضريبي تشمل تداعيات سلبية متعددة. يؤدي التهرّب الضريبي إلى تقليص الإيرادات الحكومية، مما يؤثر سلباً على قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ويُعزز الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث تعاني الحكومة من نقص الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع تنموية، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وتآكل الثقة في المؤسسات الحكومية[27].

في المحصِّلة، لم تُحقق محاولات كبح جماح السوق الأسود، مثل برامج إعادة الشراء الحكومية وإغلاق الأسواق، نجاحاً يُذكر، إذ سرعان ما تكيّفت التجارة مع الوضع من خلال الانتقال إلى التجارة الإلكترونية أو السّرية.

[25] The Role of the Media in Raising Tax Awareness among Taxpayers. https://www.ijicc.net/images/vol10iss11/101141_Hamed_2020_E_R.pdf

[26] National Conference Paves Pathways to Formalizing Iraq's Informal Economy. https://reliefweb.int/report/iraq/national-conference-paves-pathways-formalizing-iraqs-informal-economy-enar

[27] The impact of tax evasion on economic development “A comparative and applied study on Iraq”. https://mjle.journals.ekb.eg/article_321462.html?lang=en

أسباب استمرار الاقتصاد الأسود:

ضعف المؤسسات الحكومية

تشير أحدث بيانات مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023 إلى أن العراق احتل المرتبة 154 عالميًا من أصل 180 دولة، بعد أن حصل على 23 نقطة من أصل 100، ما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنةً بالعام السابق حيث كان في المرتبة 157 [28]. هذا التقدم يعكس بعض الجهود الحكومية لمكافحة الفساد، إلاّ أن العراق لا يزال يُصنّف ضمن الدول ذات المستويات العالية جداً من الفساد، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

المؤشر يقيس مدى إدراك الفساد في القطاع العام على مقياس من 0 (فاسد جداً) إلى 100 (نزيه جداً)،[29] ويعتمد على مصادر متعددة من منظمات دولية.

على الرغم من التحسّن الطفيف، لا يزال العراق يعاني من فساد مستشري في جميع مفاصل الدولة، بما في ذلك قطاعات النفط والمال والبناء، وتُقدّر الأموال المهدورة أو المنهوبة من خزينة الدولة بمئات المليارات من الدولارات منذ عام 2003.

الحكومة العراقية أعلنت أن مكافحة الفساد أولوية قصوى، واتخذت إجراءات لملاحقة المتورطين وإحالتهم إلى القضاء، لكن التحديات ما زالت كبيرة، خاصةً مع استمرار فضائح كبرى مثل سرقة 2.5 مليار دولار من أموال الضرائب في 2022، والتي عُرفت إعلامياً بـ"سرقة القرن[30]".

خلاصة القول: العراق حقّق تقدماً طفيفاً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، لكنه ما يزال من بين الدول الأكثر فساداً في العالم، ويواجه تحديات كبيرة في إصلاح منظومة النزاهة والشفافية.

التوصيات والسياسات المقترحة

- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وصولاً إلى إنشاء بيئة نزيهة من خلال تطبيق أنظمة رقابية، وتوعية المجتمع، وتشجيع المشاركة الفعّالة.
- تفعيل قوانين مكافحة الفساد، مثل قانون النزاهة، حيث يُعد ذلك خطوة أساسية لضمان المساءلة وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية.
- توعية المجتمع بمخاطر المخدرات، وتقديم الدعم والعلاج للأفراد المتأثرين، والتعاون مع المؤسسات التعليمية لتنمية الوعي المجتمعي.

[28] Iraq moves up 4 ranks in Corruption Index, Integrity head urges “enhanced cooperation”. https://shafaq.com/en/Iraq/Iraq-moves-up-4-ranks-in-Corruption-Index-Integrity-head-urges-enhanced-cooperation & Corruption Perceptions Index. https://www.transparency.org/en/cpi/2023

[29] How Are CPI Scores Calculated? https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-scores-are-calculated

[30] Iraq moves up Transparency International corruption ranking. https://manage.rudaw.net/english/middleeast/iraq/100920241

- تعزيز الوعي بمخاطر السلاح غير الشرعي ونشر المعلومات حول تأثيراته السلبية على الأفراد والمجتمع، وتشجيع ثقافة السلام، وتنفيذ برامج توعوية تهدف إلى الحد من حوادث العنف.
- إصلاح قطاع الكهرباء والاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال تحسين البنية التحتية للطاقة وتوفير مصادر طاقة مستدامة وفعّالة.
- إشراك القطاع غير الحكومي في الاقتصاد الرسمي ومشاريع التنمية المستدامة.
- توفير فرص العمل، خاصة لفئة الشباب، وتوفير الدعم للابتكار والمشاريع الشبابية.
- زيادة الإيرادات الضريبية وتقديم حوافز ضريبية لتسجيل الأنشطة غير الرسمية.
- تشجيع أصحاب الأعمال على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين الشفافية وزيادة الإيرادات الحكومية.

الخاتمة

يُمثل الاقتصاد الأسود في العراق تحدياً هيكلياً يعكس أزمة حوكمة وغياب العدالة الاقتصادية، حيث يتسبّب في تفشي الفساد وسوء توزيع الموارد، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الحكومية ويحد من فرص التنمية.

يعتمد الكثير من الأفراد على الأنشطة غير الرسمية لتأمين لقمة العيش، مما يفاقم هذه الأزمة. لذا، فإن معالجتها تتطلب إصلاحات مؤسسية جذرية تشمل تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطبيق القوانين بشكل فعّال، وتطوير آليات مناسبة لمراقبة الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير حوافز للقطاع غير الحكومي للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.

يجب أن تتضمن هذه الإصلاحات أيضاً تحسين بيئة الأعمال وتقديم الدعم للابتكار، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع ينعم فيه الجميع بالعدالة والرفاه.

***